

دور التأمين في تطوير الاقتصاد الوطني

The Role of Insurance in Economic Development

خديجة فاضل *

Khadija Fadel

جامعة الجزائر - الجزائر

University of Algiers - Algeria-

kh.fadel@univ-Alger.dz

تاريخ الاستلام

Submission date
12/09/2022

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date
11/03/2023

تاريخ النشر

Publication date
31/05/2023

ملخص:

يلعب التأمين دورا في التطور الاقتصادي الذي يعتمد عليه في تنوع الدخل الوطني، حيث يعتبر قطاع التأمين موقلا للاقتصاد الوطني في كونه مورد لرؤوس الأموال، كما أنه مصدر للنمو الاقتصادي. إن التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية لتطوير قطاع التأمين سنة 2006 كنشاء صناديق ضمان المؤمن لهم، وفصل تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار لم تحقق الغرض المرجو بسبب العراقيل التي تواجه قطاع التأمين كغياب ثقافة التأمين، وبطء في تعويض المتضررين، ونقص الفاعلية لدى شركات التأمين. ولتقوية قطاع التأمين وتطويره وجب اتباع الأساليب التالية: التكوين والتنظيم، إلى جانب كفاءة إدارة شركات التأمين، وتفعيل السوق المالي، وتطوير المنتجات التأمينية.

الكلمات المفتاحية: التأمين؛ الخطر؛ شركات التأمين؛ الاقتصاد الوطني؛ السوق المالي؛ الادخار؛ الاستثمار.

Abstract:

Insurance plays an important role in economic development by contributing to its diversification. While a provider of capital and finance for economic sectors, insurance further constitutes a source of economic development on its own. However, the measures, which were taken by public authorities to develop the insurance sector in 2006, and which included both the setting up of insurance funds and distinction between person insurance and damage insurance, have failed to meet their goals, due to lack of insurance culture, slow reimbursement of victims and insurance companies' lack of efficiency.

A stronger and well developed insurance sector entails better training and organization, in addition to competent insurance management, effective financial market and advanced insurance products.

Keywords: Insurance, danger, insurance companies, national economy, financial market, investment, savings.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

"ظهرت الحاجة ملحة إلى أسلوب يواجه به الناس مختلف الأخطار التي يتعرضون لها أفرادا وجماعات، وجاء ذلك بعد أن بات من الصعب على من يواجه الخطر ممارسة أية وسيلة لدفع نتائجه"¹، ونتيجة البحث عن أسلوب لمواجهة الأخطار، توجه الناس إلى اعتماد طريقة التأمين بحيث تتولى هيئة مستقلة تحمل عبء الخطر مقابل تحمل المتضرر تكلفته التي يدفعها مقدما على شكل أقساط، وكانت هذه الهيئات تقوم بتجميع الأخطار وفرزها وتحمل عبئها، بما يعني أن هذه الوسيلة من أهم وسائل تمويل الخسارة الناتجة عن تحقق خطر معين، عندما تتولى الهيئة تحمل نتائج الخطر وإعفاء الشخص الذي تعرض له من الخسارة"²، فالتأمين وسيلة وجدت لمواجهة الأخطار المحتملة والمتوقعة الحدوث، حيث تبنت الدولة الجزائرية اقتصاد السوق في نهاية الثمانينات وتخلت عن سياسة احتكار السوق، فإذا كان الاقتصاد الوطني يقوم على النفط فإنه من الضروري اللجوء اليوم إلى التنوع الاقتصادي بغية تطويره وتنوع تمويل مصادره، حيث لجأت الدولة الجزائرية إلى عدة إصلاحات في قطاع التأمين تجسدت في قانون رقم 95-07³ المتعلق بالتأمينات والذي نظم نشاط التأمين. ويعتبر رجال الاقتصاد التأمين بأنه نقل الخطر من وحدة اقتصادية إلى أخرى، ويلاحظ في النشاط الاقتصادي أن المؤمن يقدم خدمة للمؤمن له، فيبيع له الأمان.⁴

يعتبر التأمين كوسيلة لتقسيم الخسائر على عدد كبير من الأفراد التي تصيب عددا قليلا فيما بينهم⁵، وتفسر هذه المقاربة عن طريق الاهتمام بالرجوع إلى تقنية التأمينات، ولاسيما قانون العدد الكبير الذي يرخص التكفل بالأخطار من قبل المؤمن، والتي تظهر أنها غير محتملة على المستوى الفردي⁶، فيلعب التأمين دورا مهما من حيث حماية الأموال والأشخاص من جهة ودور اقتصادي من جهة أخرى، ويهدف التأمين إلى مواجهة الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمؤسسة فيتم نقل الخطر من الفرد إلى الجماعة، فيعمل التأمين على تخفيض الخسائر المالية غير المؤكدة.

لا يقتصر نشاط شركات التأمين على تغطية الخسائر أو تعويض المؤمن لهم عن الأضرار التي لحقتهم بل يتسع للعب الدور في التطور الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في تنوع الدخل الوطني، لأن هذا الأخير هو حتمية لتطوره. يعتبر قطاع التأمين أحد المحركات التي تساهم في ازدهار الاقتصاد الوطني، ولكن تواجه شركات التأمين في ممارسة نشاطها عدة عراقيل مما ينقص من دورها، ولهذا يطرح التساؤل التالي:

هل يساهم قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني رغم الصعوبات التي تواجهه؟ وما هي الآليات الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى مساهمة التأمين في الاقتصاد الوطني (المبحث الأول)، و تقوية قطاع التأمين (المبحث الثاني). ولمعالجة هذا الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول:

مساهمة التأمين في الاقتصاد الوطني

"يلعب نظام التأمين في جميع الدول بما فيها الجزائر دورا مزدوجا، حيث يقوم بتلبية وتوفير حاجيات المؤمن لهم من جهة، وتجميع المدخرات نتيجة دفع هؤلاء للأقساط الواجب دفعها واستثمارها في عدة مشاريع اقتصادية تحقق أرباحا للدولة من جهة أخرى، مما ينتج عنه النهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة في النمو الاقتصادي"⁷، أي يعتبر قطاع التأمين فاعل حيوي في التنمية الاقتصادية من خلال حماية الأموال وجمع الادخار. "يساعد التأمين في المحافظة على القوة الاقتصادية للدولة عن طريق ما تنشره شركات التأمين من الوعي بين المؤمن لهم للحد من وقوع الخطر وتحذيرهم من التصرف العمدي المؤدي إلى وقوع الخطر بالإضافة لما تشترطه بعض الشركات في العقد المبرم مع المؤمن له لجهة اشتراكه في تحمل جزء من المسؤولية عن وقوع الخطر"⁸، ويؤكد التأمين الأخطار بتنوعها، ويقوي الاقتصاد الوطني. فهو يشكل مصدر للتنمية الاقتصادية، في كونه يساهم في حماية الأموال والأشخاص عن طريق تعويض الخسائر اللاحقة في حالة وقوع الحوادث، فمثلا إذا لحق المصنع خسارة ناتجة عن الحريق، فالتعويض الذي يدفعه المؤمن يسمح بإعادة بناء وسائل الإنتاج⁹.

يلعب التأمين دورا أساسيا في اقتصاد السوق، وهذا ما يفسر المكانة التي يحتلها في الاقتصاد الحديث، ويبدو أن الجزائر متأخرة في هذا المجال رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية لاسيما تعديل أمر 95-07 بموجب قانون 06-04 المتعلق بالتأمينات¹⁰، ورغم الصعاب فإن لشركات التأمين دورا مهما من خلال الخدمة المقدمة في تمويل الاقتصاد سواء من حيث مساهمة التأمين في تمويل الاقتصاد (المطلب الأول)، وآثار وتأثير التأمين على النشاط الاقتصادي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مساهمة التأمين في تمويل الاقتصاد

يشكل النشاط التأميني أحد ممالي الاقتصاد الوطني، حيث بالرجوع إلى سوق التأمينات فإنها تشمل على 23 شركة كلها عضوة في جمعية المؤمنين، وما يقارب 500 وسيط

لتوزيع منتجات التأمين¹¹، أي شمل قطاع التأمين في نهاية سنة 2014 ثلاثة وعشرون شركة (شركة لإعادة التأمين، وشركتان مختصتان في التأمين القرض العقاري والقرض للتصدير، وثلاثة عشر شركة لتأمين الأضرار، وسبع شركات لتأمين الأشخاص، حيث بلغ عدد شركات في سوق التأمينات لسنة 2022 خمسة وعشرون منها الجزائرية للتكافل العام¹²، فتم تدعيم قطاع التأمينات بالتأمين التكافلي الذي هو تكملة للنظام التقليدي، كما استحدثت لترقية قطاع التأمينات. وتسعى الشركات المعتمدة لتطوير السوق من خلال تنوع منتجات التأمين والتي تضمن إدماجها في الاقتصاد الوطني. "التأمين هو وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على جماعة من الأفراد، ويهدف إلى تكوين صندوق، يساهم فيه الكثيرون، ويعوض منه القليلون، الذين يصابون بخسائر أو أضرار، ويتوقف نجاحه على اختيار قدر كاف من الأخطار المتشابهة للتأمين عليها"¹³. توجد أنواع مختلفة للتأمينات، وهي ليست قابلة للتبديل فيما بينها، لأن خدمة التأمين ليست بمنتج متجانس، فمن الواضح أن عقد تأمين الحريق لا يؤدي نفس الخدمة التي يؤديها عقد تأمين الحياة، ولهذا لا يمكن التكلم عن سوق التأمين بل الأصح هو عدة أسواق، فلكل فرع من التأمين سوق خاص به¹⁴، ويترتب عن غياب تجانس منتج التأمين غياب شفافيته. ويشكل سوق التأمين نسبة 0,76 من الناتج المحلي الخام PIB¹⁵، ويعتبر قطاع التأمين ممول للاقتصاد الوطني في كونه مورد لرؤوس الأموال (الفرع الأول)، وأنه مصدر للنمو الاقتصادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قطاع التأمين كورد لرؤوس الأموال

"يكون التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال عن طريق الاحتياطات المجمعة لدى شركات التأمين والتي يمكن بواسطتها تمويل خطط تنمية وتوظيف هذه الأموال في أوجه استثمارية مختلفة، كما أن زيادة الإنتاج كوظيفة اقتصادية للتأمين تأتي نتيجة لمنع الاحتكار بدخول شركات التأمين كمنافس لمشاريع إنمائية"¹⁶. تظهر مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال تجميع أقساط المؤمن لهم في شكل أموال، ويتم توظيفها من قبل شركات التأمين سواء بالإيداع في البنوك أو الخزينة العمومية، باعتبارهم مستثمرين مؤسسين. يكون التأمين من عوامل الائتمان عندما يساهم في عملية خلق النقود عن طريق توفير القروض للمستثمرين ويساهم التأمين في دعم الاقتصاد القومي عند شراء السندات التي تصدرها الدولة والأشخاص العامة.¹⁷

سجلت شركات التأمين في سنة 2014 ايداع مبالغ مالية قدرت بـ 187 مليار دينار.....وأهم هذه الايداعات قد تمت في شكل قيم في الخزينة العمومية بمبلغ قدر بـ 93 مليار دينار جزائري والتي تمثل 50 % من الأصول المالية لشركات التأمين¹⁸ ، ووجب التحديد أن النشاط المالي هو جزء مهم من نشاط شركات التأمين ، فهو يتعلق بنشاط منظم ، وشركات التأمين ملزمة بامتلاك أصول لاسيا المالية والعقارية حتى تكون أمام التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، وفي هذا الإطار فإن الشركات الجزائرية ملزمة باكتتاب سندات الخزينة لتغطية مبلغ قدره 50 % كحد أدنى من تعهداتهم ، كما أن الإيرادات الناجمة عن النشاط المالي تسمح لشركات التأمين بتوازن النتائج التقنية¹⁹ .

يساهم المؤمنون في التنمية الاقتصادية عن طريق تغطية الأموال والأشخاص وجذب الادخار لتمويل الاقتصاد ، كلما تطور السوق كلما كانت مساهمته مهمة في الاقتصاد ، وأحد مؤشرات تطور السوق هو معدل الانتشار بمعنى جزء من رقم الأعمال المنجزة في التأمين بالنظر إلى الموارد "الثروات" المنتجة على المستوى الوطني (PIB) "الناج المحلي الإجمالي" وهذا المعدل قد تطور في السنوات الأخيرة ، ولكنه أدنى من 1%²⁰ ، إلا أن هناك تراجع في الناجح المحلي الإجمالي الذي قدر بـ 0,71 % لسنة 2020 حسب إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات .

"يؤدي تراكم الأقساط إلى تجميع رؤوس الأموال لدى شركات التأمين، حيث تقوم باستثمارها لتدعيم الاقتصاد القومي. يعمل التأمين على تجميع المدخرات في الجماعة وتوظيفها للصالح العام، ونظرا لخطورة هذا الدور وأهميته تدخل المشرع لتأمين شركات التأمين وأحكام الرقابة على أموالها وكيفية استغلالها لصالح البلاد"²¹، فيعمل التأمين على تجميع الأموال من خلال تحصيل الأقساط ويتم توظيفها في شكل أسهم وسندات عقارات. "لاشك أن للتأمين أثره على الإنتاج فالتأمين بما يمنحه من أمان للتاجر والصانع والعامل، يدعم الثقة في نفسه ، والثقة من أهم عوامل زيادة الإنتاج"²²، أي يساهم التأمين في توفير الأمن والطمأنينة والاستقرار لدى الأشخاص، كما أن تمويل المشاريع يؤدي إلى الزيادة في الانتاجية، "فالتأمين على الأشخاص من شأنه أن يزيد قدرة هؤلاء على العمل والإنتاج بتخليصهم من عنصر الخوف الذي قد يعتورهم عندما يقدمون على المشروعات، فاطمئنان الشخص على نتائج عمله، وعدم قلقه على مستقبل ذويه يجعله يواجه المستقبل....."²³. ويتخذ التأمين كمورد لرؤوس الأموال عدة صور أهمها: الاستثمار (أولا)، والادخار (ثانيا)، والوساطة المالية (ثالثا).

أولاً: الاستثمار يتم تغطية الأخطار التي تواجه الأفراد والشركات من قبل المؤمن ، فيساهم المؤمن في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم في تطور الأنشطة المنشئة للثروة²⁴ ، بالإضافة إلى تعويض الأضرار اللاحقة ، والأقساط التي تم تجميعها من قبل شركات التأمين التي تستخدم في تمويل الأنشطة الاقتصادية كالودائع البنكية ، وشراء سندات الخزينة العمومية . كما يساهم قطاع التأمين في إنشاء الثروة وذلك عن طريق إنشاء مناصب عمل جديدة من 7.200 شخص في سنة 2000 ، وتجاوزت هذه النسبة إلى 12,000 عامل في نهاية 2013 دون احتساب عدد 930 من الأعوان العامون للتأمين والذين ينشطون في مكاتب سيطرة التأمين²⁵ ، فتمويل المشاريع الاقتصادية من قبل شركات التأمين ينجم عنه خلق مناصب عمل جديدة . يعتبر التأمين جزء في تمويل الاقتصاد بفضل جذب الادخار ، وينتج هذا الأخير من أقساط التأمينات التي توضع أمام التعهدات ، وهذه الودائع تكون منظمة ، وتم رفع مبلغ الودائع لكل شركات التأمين في سنة 2013 إلى 200 مليار دينار ما يقارب نصف قيم الدولة ، ولهذا يعتبر المؤمنون كمستثمرين مؤسسين²⁶ .

تقتطع شركات التأمين مبالغ معتبرة في شكل قسط التي يجب أن توضع لسلامة المؤمن لهم والضحايا لأنها تضمن تنفيذ الالتزامات . فيخضع وضع هذه المبالغ إلى قواعد صارمة ، وتبرر هذه الأخيرة بالمنفعة التي يمكن أن تقدمها للاقتصاد ، فهذه الكتلة من رؤوس الأموال تحمل للدولة والجماعات المحلية الموارد المعتبرة التي تسمح بتغطية جزء مهم من القروض العامة.

يلزم التشريع المؤمن بالقيام باستثمارات على أربع مستويات : الخزينة العمومية ، والبنوك العامة والخاصة ، وأسهم رأس المال "شراء السندات" في المؤسسات ، وامتلاك العقارات ، وخصوصية هذا القانون أنها تشترط على المؤمن وضع على الأقل 50% من الادخار في شكل سندات الخزينة العمومية . وهناك قرار ينظم مستوى هذه الاستثمارات (الودائع) ، وهذا الالتزام من نظام الحيلة يسعى إلى ضمان ملاءة شركات التأمين اتجاه المؤمن لهم في كل الظروف²⁷ . ويلاحظ التزام الدولة الجزائية لحماية المؤمن لهم من هذا النوع من الأخطار ، وهذا بوضع الموارد في الخزينة العمومية وفي البنوك ، والتي بدورها تمنح القروض للمستثمرين ، ويساهم المؤمن في تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وحيوية الاقتصاد الوطني ، والاستفادة من هذا الادخار . كلما يحمي الأعوان الاقتصاديون أنفسهم بالاكنتاب في تأمينات متنوعة كلما يساهمون في تجميع الادخار ووضعه تحت تصرف الاقتصاد الوطني ، ولهذا فإن عدد المؤمنين خاصة مع تنوع شبكاتهم في التوزيع التي تبقى الوسيلة الأساسية لانتشار ثقافة التأمين ، و أحد

المؤشرات المهمة على مستوى نشاطه الاقتصادي. أنجز سوق التأمينات الجزائري سنة 2013 رقم أعمال 113,9 مليار دينار، وكان تعويض المؤمن لهم فوق 54 مليار دينار مع جمع الودائع المالية والعقارية بـ 200 مليار دينار والتي تمثل مساهمة شركات التأمين في تمويل الاقتصاد²⁸. وخصوصية قطاع التأمينات تجعل منه جهازا مهما في سيرورة رسملة الاقتصاد²⁹، حيث يتم استثمار أموال قطاع التأمين في السوق المالي.

ثانيا: تشجيع الادخار

يساعد التأمين على الادخار فالمستأمن يقوم باقتطاع مبالغ دورية من دخله تمثل أقساط التأمين ويوجهها إلى شركات التأمين التي تقوم باستثمارها ودفع التعويض عند وقوع الحادث، وكذا وثائق التأمين على الحياة بما توفره من احتياطي وعائد استثمار تمكن المؤمن له من الحصول على مبالغ لم يكن ليحصل عليها دون وجود وثيقة الحياة³⁰، "فالتأمين على الحياة في العديد من صوره ليس إلا وسيلة من وسائل الادخار، حيث يتمكن المؤمن له عن طريقه أن يدخر بأقساط التأمين التي يدفعها، فإذا به عند نهاية التأمين يملك رأسمال يعتد به، ولم يكن يستطيع إدخاره بغير التأمين، حيث تستهلك هذه المبالغ القليلة سنة بعد أخرى بدلا من دفعها أقساطا وإمسائها بذلك عن الإنفاق"³¹، فيعتبر التأمين وعاء ادخاري، حيث يشجع الفرد على تنظيم الإنفاق وعدم الإسراف. "وفي التأمين على الأشياء يستطيع المؤمن له أن يستعيد ماله المفقود بتعويض عن فقده. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى الاستفادة من التحسينات المستخدمة مما يزيد في أهمية المال المعاد كعامل من عوامل الإنتاج"³²، فإذا كان تجميع الأقساط يشكل أموال ويتم إيداعها من قبل شركات التأمين في البنك المركزي الذي بدوره يقوم بإيداعها في الخزينة العمومية أو البنوك التجارية بغية تمويل المشاريع التي تؤدي إلى الإنتاجية.

"يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك) هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيه الأموال إلى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيهها عبر التأمين إلى ما يسمى بادخار السوق المباشر، وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق³³. يجب أن يعمل الفاعلون في السوق على انتشار التأمين، فهناك فرع خاص في التأمينات مولد للادخار على المدى الطويل،

والذي يساهم في تمويل الاقتصاد ، ويتعلق الأمر بتأمينات الأشخاص. ويسمح تجميع أقساط المؤمن لهم بإنشاء رؤوس أموال خاصة بتأمينات الحياة .

ثالثا: الوساطة المالية

"باعتبار التأمين كعامل للوساطة المالية ، حيث أنه يلعب دورا أساسيا في جمع المدخرات العائلية للأفراد ومن ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد، ولأجل دوره في الوساطة المالية ، فإن تطوير سوق التأمينات له أيضا آثار على مستوى جمع الأموال في الاقتصاد"³⁴، "كما أن شركات التأمين تتنافس فيما بينها على مستوى سوق الوساطة المالية ، هذه المنافسة ترفع من فعالية الاقتصاد وتحسن خدمات الوساطة المالية مما يسمح للمستثمرين بالاستفادة من أوعية مالية جديدة ومتنوعة"³⁵، فيساهم التأمين في تطوير الوساطة المالية والاستثمار في الأموال التي تم تجميعها.

الفرع الثاني: التأمين مصدر للنمو الاقتصادي

"تسهم أنشطة قطاع التأمين المختلفة في النمو الاقتصادي، سواء كوسيط مالي أو كناقل للمخاطر أو كجهة تعويض، وذلك عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر المختلفة بشكل كفء وفعال"³⁶، "وبصورة أكثر تحديدا، فإن خدمات التأمين يمكن أن يكون لها آثار مهمة على أي اقتصاد، مثل تعزيز الاستقرار المالي ، وتعبئة المدخرات المحلية، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، الأمر الذي يتيح إدارة الخطر بشكل أكثر كفاءة وتقليل الخسائر المحتملة ، وكذا الكفاءة في تخصيص رأس المال"³⁷. فتشارك شركات التأمين مباشرة في تمويل الاقتصاد ونموه، وأرقام قطاع التأمين الجزائري تؤكد هذا الواقع، و تمثل الودائع المالية لشركات التأمين مساهمتها في تمويل الاقتصاد، حيث تجاوزت 39,1 مليار دينار في سنة 2000 إلى 173 مليار دينار سنة 2013، كما تضاف الحوادث التي تمت تسويتها أثناء نفس الفترة والتي ارتفعت إلى 432 مليار دينار. وفي الأخير فإن قطاع التأمين يوفر مناصب العمل ، فهو يشمل على أكثر من 12000 عامل في نهاية سنة 2013³⁸. "يسهم التأمين في خلق فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد"³⁹، فيساهم نشاط التأمين في إنشاء مناصب عمل سواء بصفة مباشرة عندما تكون هياكل جديدة للتأمين مفتوحة ، أو بطريقة غير مباشرة بفضل الأنشطة المختلفة كالتعويض والخبرة والمساعدة⁴⁰، وأدى توسع النشاط التأميني إلى إنشاء مناصب عمل جديدة خاصة الكفاءة المهنية بغية جذب الزبائن.

بلغ رقم الأعمال في قطاع التأمينات ما يقارب 120 مليار دينار في سنة 2014 مما أحرز تقدم أثناء هذه السنوات الأخيرة في معدل النمو بـ 48 % بالنظر لسنة 2010. إن الإمكانات المؤمنة مهمة بصفة خاصة بالنظر إلى تطور عدد السكان والدخل ، و تم إنشاء إنجاز هياكل اقتصادية منها عدة مؤسسات متوسطة وصغيرة PME/PMI ، ورقم الأعمال المنجز سنة 2014 لا يعكس الإمكانات المؤمنة في الجزائر رغم المجهودات المبذولة من قبل الشركات، كما بلغ رقم الأعمال لنهاية سنة 2021 زيادة تقارب بـ 151,9 مليار دينار، و سجلت زيادة ايجابية لمنتجات سوق التأمينات لكل الفروع قدرت بـ 4,8 لسنة 2021. فشلا ارتفاع حظيرة السكن والحظيرة التجارية والصناعية في السنوات العشرة الأخيرة للوصول إلى ما يقارب 10 ملايين وحدة في نهاية سنة 2013، في حين أن عدد عقود التأمين المكتتبة لتعدد أخطار السكن والكوارث الطبيعية لم تتبع نفس وتيرة التطور. ونفس الشيء لتأمين الأشخاص أين تكون الإمكانات كبيرة ، فشركات تأمين الأشخاص المنشئة حديثا بعد فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص، وبدأ الأخذ بعين الاعتبار هذه الإمكانية وبعد ثلاث سنوات من وجود شركات الأشخاص فإن حصيلتها ايجابية مع تطور مهم لرقم الأعمال ، وعرض منتجات أكثر تنوعا وجاذبية. لا بد من القيام بمجهودات لتغطية الإمكانية المؤمنة في الجزائر⁴¹.

يشكل التأمين عاملا للأمان، حيث بمجرد علم العون الاقتصادي أنه مغطى بالتأمين ، يمكن أن يستثمر بكل أمان ، حيث يساهم التأمين أيضا في النمو الاقتصادي وذلك بوضع مختلف القطاعات الاقتصادية تحت تغطية تأمينات خاصة بها، ولا يقتصر النشاط التأميني على التعويض فقط ، ولكن يساهم في إنقاص الأخطار عن طريق الوقاية، فشلا تشترط شركات التأمين لتحمل الأخطار وضع وسائل الوقاية والحماية، ونفس الأمر عندما يتم تدقيق الأخطار (الزيارات الدورية للأخطار)، فهي تقترح توصيات في الوقاية بغرض تفادي وقوع الحوادث⁴² ، فتسمح التأمينات بتحمل الأخطار وبالتالي المساهمة في تطور الأنشطة المنشئة للثروة. حقق قطاع التأمينات نسبة نمو قدرت 119 مليار دينار سنة 2013⁴³.

"تسهم أنشطة قطاع التأمين المختلفة في النمو الاقتصادي، سواء كوسيط مالي أو كناقل للمخاطر أو كجهة تعويض، وذلك عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر المختلفة بشكل كفاء وفعال"⁴⁴

المطلب الثاني: تأثير التأمين وآثاره على النشاط الاقتصادي

يظهر تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي سواء على الاقتصاد الجزئي والكلّي (الفرع الأول)، وآثاره على النشاط الاقتصادي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي

يلعب التأمين دور مهم على مستوى الاقتصاد الكلّي والاقتصاد الجزئي، فهو مرتبط بالتطور الاقتصادي، وبداية وفي إطار مهمة التأمين الأساسية والمتمثلة في ضمان حماية الأموال والأشخاص، فالتأمين يعوض المؤمن لهم في حالة وقوع حادث، ويسمح أيضاً تجديد أدوات الإنتاج، والمحافظة على الدخل، فبدون التأمين تكون عدة مؤسسات ضخمة لحوادث مهمة ولا يمكن لها الاستمرار في أنشطتها، وما يترتب عنها من آثار سلبية التي تنطوي على العمل، ثم التأمين هو جهاز قوي لتحريك الادخار ويسمح لشركات التأمين التدخل كمشتر في الأسواق. الأموال التي تم تجميعها من قبل شركات التأمين فيتم استثمار جزء كبير منها في الاقتصاد في شكل ودائع لدى البنوك، وإيداع سندات وأسهم، واستثمارات عقارية في السوق المالي، وأسهم رأس مال في الشركات أو في إنشاء الشركات. وأيضاً تتم عن طريق الإيداع والمشاركة،⁴⁵ يظهر تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزئي (أولاً)، والاقتصاد الكلّي (ثانياً).

أولاً: تأثير التأمين على مستوى الاقتصاد الجزئي

هناك مزايا يستفاد منها الفرد والشركة من خلال التوقيع على عقد التأمين. يعتبر التأمين بالنسبة لرب الأسرة، ورب المؤسسة هو الإنقاص من عدم اليقين، فهو لا يزيل الخطر، ولكن يتحرك على المستوى المالي بإنقاص تغير الثروة للمؤمن له، فادخار رب العائلة ورب المؤسسة ينشأ احتياطات وقائية التي تكون ضرورية لاستمرارية الوحدة الاقتصادية التي يتكفل بها⁴⁶. يصعب تحديد المبلغ الأمثل للاحتياطات، والتي تكون فيه المردودية المالية محدودة بعائق السيولة، وبفضل دفع قسط التأمين الذي يكون محدد ودوري استقر الخطر المالي، وأصبح أحد مكونات التكلفة الإجمالية للإنتاج⁴⁷، أي أن هناك ضمانات يمنحها التأمين كتسهيل الحصول على القروض. يتجه المؤمنون إلى حماية الأموال والأنشطة والأشخاص والآثار المالية للمسؤولية المدنية للأعوان الاقتصاديين في حالة وقوع أخطار احتمالية قابلة للتأثير من خلال آلية جمع الأقساط التي تستند على تقاسم الأخطار، والأقساط يكون جزء منها مخصص لتعويض الأضرار اللاحقة، وعن طريق هذه الآلية يكون كل مستثمر سواء أكان

شخصاً طبيعياً أو معنوياً بأمان من الأخطار، وهذا من خلال الحماية المحققة عن طريق التأمين بهدف تفادي كل خسارة لماله، أو أنشطته.

يلاحظ غياب ثقافة التأمين لدى الأعوان الاقتصاديين الوطنيين حول دور التأمين لحماية أنفسهم من الأخطار التي يمكن أن تؤثر على أموالهم، ومسؤولياتهم، وهذا ما يفسر ضعف معدل انتشار التأمين في السوق بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، وتبقى قدرات السوق مهمة في أخطار الخواص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحاجة لحماية الأشخاص فمثلاً الالتزام بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية⁴⁸ (CAT-NAT) الذي تعلق بالنظام العام والتضامن الوطني، وترتب عنه ضعف في الطلب، حيث يستند على اشتراطات الموثقين في حالة الإيجار أو بيع أموال عقارية. وهذه الخسارة في الأرباح من ناحية تراكم أقساط التأمينات على المستوى الوطني قد تشكل ضغطاً على القدرات المالية، والملاءة المالية لشركات التأمين التي هي مدعوة في أي لحظة لمواجهة الأخطار التي تتكرر بصفة غير طبيعية كحوادث المرور⁴⁹.

ثانياً: تأثير التأمين على الاقتصاد الكلي

يمارس التأمين تأثيراً على مستوى الاقتصاد الكلي داخل المجال الذي يتعلق به مباشرة والذي ينصب على الخطر وتحقيقه⁵⁰، وتساهم التأمينات في الفهم الجيد لأحد الحقائق الأساسية لعالمنا وهو وجود عدم اليقين⁵¹، وتحاول منظمات المؤمنين ترجيح العدد والشدة في الحوادث وذلك بوضع سياسة التعريف التي تشجع الوقاية، فيساهم المؤمنون في إنقاص من التكلفة الجماعية للحوادث وذلك بدعم الشركات الوطنية للوقاية والتي تشكل مصلحتهم المالية المحرك لكل الأنشطة، ولكن تدرج ضمن المصلحة العامة. يلزم المؤمن لأسباب احترازية بالملاءة ولتمثيل وتغطية الديون التقنية اتجاه المؤمن لهم (الأخطار السارية، الأرصة للحوادث التي يجب الدفع لها، وهناك أرصة أخرى منظمة... إلخ)، وعن طريق ايداع السندات المالية والنقدية والعقارية وسندات المساهمة التي تعتبر كاستثمارات تساهم في تمويل الاقتصاد. وتنتج هذه الاستثمارات منتوجات مكثفة للمؤمنين، وعن طريق هذه الآلية يصبح المؤمن مستثمر مؤسسي⁵².

الفرع الثاني: آثار التأمين على النشاط الاقتصادي

إن خدمات التأمين يمكن أن يكون لها آثار مهمة على أي اقتصاد، مثل تعزيز الاستقرار المالي، وتعبئة المدخرات المحلية، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، الأمر الذي يتيح إدارة

الخطر بشكل أكثر كفاءة وتقليل من الخسائر المحتملة ، وكذا الكفاءة في تخصيص رأس المال⁵³ ، يترتب عن تأثير التأمين على النشاط الاقتصادي ما يلي:

أولاً: يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني بتحرير القيمة المضافة.... حيث تعتبر كنشاط لنقل الموارد من فئة السكان (المؤمن لهم الذين لم يتعرضوا إلى حادث) إلى فئة أخرى (المؤمن لهم الذين تعرضوا للحادث)⁵⁴ ، فيكون ذلك بتشجيع الاستثمار ، والتعاون ما بين المؤمن لهم لمواجهة الأخطار. فلا يمكن دمج المساهمة الإنتاجية للتأمينات لإجمالية الأقساط المدفوعة أو إجمالية الحوادث المدفوعة ، ويشكل هذا التدفق النقدي موضوع خدمة المؤمن ، وتقسيم التكلفة للحوادث بين جماعة المؤمن لهم⁵⁵ .

ثانياً: ما جرى عليه العمل هو اعتبار التأمين مصدراً للعملة الصعبة كما هو الشأن في بريطانيا..... يمنح نشاط التأمين لبعض المعاملات التجارية والمالية مع الأجنبي (دفع الأقساط تسوية الخسائر).... ففي الحالة الأولى تعد التأمينات مصدراً للعملة الصعبة ، وفي الثانية تساهم في عجز ميزان الحسابات ، أو إنقاص الفائض ، ولكن عدم كفاية الإحصائيات المتوفرة حول مساهمة مختلف قطاعات الاقتصاد في التدفق الدولي لرؤوس الأموال يجعل تقييمها صعباً⁵⁶ ، ويعتبر التأمين مصدراً للعملة الصعبة ، حيث يفتح الأبواب للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج كدفع الأقساط وتعويض المتضررين.

ثالثاً: من بين الآثار الناشئة عن ممارسة نشاط التأمينات على المستوى الاقتصادي الكلي ، والأكثر أهمية هو الذي يمارس على مستوى السوق المالي ، حيث سجلنا حول رقابة الدولة للتأمين أنه يؤدي إلى تراكم ضخامة كتل الأموال عن طريق احتياطات تقنية ، وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة لتأمين الحياة و رسملة ، ولكن أيضاً بالنسبة لتأمينات الأضرار التي يجب أن توضع في الاحتياطات الاعتماد المخصص للأخطار السارية ، والاعتماد المخصص للحوادث التي يجب تسويتها⁵⁷ ، لا تشكل الاحتياطات كتلة معتبرة ، بل تنمو بسرعة كبيرة مع تطور أنشطة التأمين.

المبحث الثاني:

تقوية قطاع التأمين

إن الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين سنة 2006 ، حاولت من خلالها السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير هذا القطاع. وينصب التطوير على أجزاء من منتجات التأمين ، و الاختلال الوظيفي والعراقل ، ويظهر كل ما تبنته من فصل تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار ، ووضع بنك تأميني ، ورفع مستوى رأسمال الأدنى لشركات التأمين ، وإنشاء

صناديق ضمان المؤمن لهم، وفي الأخير تشجيع الشركة في إطار فعالية التسيير، ويظهر أن هذه الإصلاحات لم تسمح بتطور قطاع التأمين حتى يلعب دورا في ترقية الأنشطة المنتجة للثروة⁵⁸، أي لم تحقق هذه الندابير الغرض المرجو منها وهو تطوير قطاع التأمين. ولتقوية قطاع التأمين في إنتاج الثروة وجب معرفة العراقيل التي تعترضه (المطلب الأول)، ثم البحث عن آليات أو الأساليب الواجب إتباعها لتطويره (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العراقيل التي تعترض قطاع التأمين

إن الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية في مجال التأمينات سنة 2006 لم تكن فعالة لأن المؤمن يواجه مجموعة من العراقيل في السوق التي تقيد مساهمته في النمو الاقتصادي. وتمثل هذه العراقيل في عراقيل خارجية (الفرع الأول)، وعراقيل داخلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عراقيل خارجية

تمثل العراقيل الخارجية في غياب ثقافة التأمين (أولا)، وعدم ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية مع المتغيرات الحاصلة في القطاع الاقتصادي (ثانيا)، وعدم استغلال بعض فروع التأمينات بصفة كافية (ثالثا).

أولا: غياب ثقافة التأمين يلاحظ أن ثقافة التأمين في الجزائر تكاد تكون منعدمة، "يعد ضعف الوعي التأميني ظاهرة شملت كافة المجتمعات النامية، لعدم وجود ثقافة الخطر...."⁵⁹، أي عدم إدراك الفرد الجزائري، والمتعاملين الاقتصاديين للأخطار التي تهددهم في الحياة والأموال والأنشطة، وتجاهلهم للتغطية التأمينية لمواجهة هذه الأخطار ماعدا ما يتعلق منها بالتأمينات الإلزامية كالتأمين على السيارات وهذا راجع لعدم الوعي بالنتائج الخطيرة التي تترتب عن وقوع الخسائر. وبشكل المستوى الثقافي عائق رئيسي، لأن ثقافة التأمين غير متطورة بصفة كافية في وطننا. تندرج عراقيل تطور تأمين الأشخاص ضمن عوامل اجتماعية ثقافية، فالتأمين على الأشخاص كالتأمين على الحياة هو تصرف إرادي وليس إلزامي كما هو الشأن في تأمين السيارات، وهذا يخضع لسلوكات اجتماعية ثقافية تحدد في ظل أطر اجتماعية واقتصادية، فتغير سلوك يمكن أن يتحقق بدون شك، ولكن هي مسألة وقت..⁶⁰ كما تساهم التقاليد أو العادات في امتناع الخواص عن تأمين منازلهم، أو اكتساب عقود التأمين للأشخاص إلا إذا كان هناك التزام كمنح قرض أو بيع عقار. فيجب الاعتراف أن التأخر المسجل في تسوية بعض الخسائر (تقييم الخسائر)، خاصة في فرع السيارات يبرز الصورة السلبية لقطاع التأمين⁶¹. وأن

غياب ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري، وعدم تقديم شركات التأمين خدمات ذات جودة لا تستجيب لتطلعات الزبائن.

ثانيا: النصوص التشريعية والتنظيمية تحيين بعض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيم وسير الوساطة في التأمين من أجل اتساع وتسهيل قنوات جديدة في التوسيع سواء تعلق الأمر بتأمينات الأضرار أو تأمينات الأشخاص، وأيضا من أجل مرونة وتحديد بعض النصوص الضريبية لاسيما الضريبة على القيمة المضافة TVA ، وعلى الشراء والبيع لشركات تأمين الأشخاص، وبصفة عامة كل النصوص الضريبية التي تعرقل اتساع سوق التأمينات⁶²، أي تشكل النصوص المنظمة للوساطة في التأمين والنصوص الضريبية عائق في فعالية سوق التأمينات .

ثالثا: عدم استغلال بعض فروع التأمينات بصفة كافية

يظهر فشل سوق التأمين من خلال وجود ودائع غير متطورة تمثل العجز في تغطية السوق، و يراد بأخطار الخواص عند المؤمنين هي تغطية المساكن والتجارة والحرفيين وبعض المهن الحرة، وكذلك تأمينات الأشخاص التي تمس السلامة الجسدية للأشخاص " الحوادث و الصحة والوفاة والمساعدة "، والادخار، ولا يكتب الخواص بصفة عامة في الوقت الحالي إلا تأمينات السيارات التي تبقى بالمناسبة الفرع المهيمن في السوق، لأنه يمثل تقريبا 58% من إجمالي رقم الأعمال في حين أن تأمينات الأشخاص لا تتجاوز نسبة 7 % لإعطاء حجمها⁶³. ويرجع تبرير عدم استغلال بعض فروع التأمينات بصفة كافية إلى عدة أسباب أهمها:

- نقص التواصل والترويج من قبل المؤمنين.

- جاذبية المنتجات ، وإجراءات الاكتتاب ، ونوعية الخدمات .
- مستوى تكوين مسؤولي التسويق حتى يمكن إقناع المؤمن لهم .
- بالنسبة لمنتجات تأمينات الأشخاص تسمى أيضا "منتجات الادخار والرسالة "، فعدم وجود سوق مالي قادر على ادماجها كوسائل مالية ضرورية⁶⁴ .

الفرع الثاني: عراقيل داخلية

تمثل العراقيل الداخلية في بطء تعويض المتضررين (أولا)، ونقص الإطار، وضعف في تكوينها في قطاع التأمين (ثانيا)، ونقص الفاعلية لدى شركات التأمين (ثالثا).

أولا: بطء في تعويض المتضررين :إن الإجراءات المتبعة في تسوية الخسائر الناجمة عن وقوع الضرر بطيئة مما يؤدي إلى انتظار مدة أطول للحصول على التعويض ، وتظهر هنا عدم

فاعلية القطاع ،بالإضافة إلى فقد المؤمن لهم الثقة في شركات التأمين."إن التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتزعج ثقتهم في نشاط التأمين"⁶⁵، فيرجع ذلك إلى رداءة الخدمة المقدمة من قبل شركات التأمين في تسوية الحسائر.

ثانيا: نقص الإطار، وضعف في تكوينها في قطاع التأمين "عدم الاستفادة من مئات الإطار الجزائية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية ، كما أن انعدام سياسات واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى عدم جودة الخدمات المقدمة"⁶⁶، فيفتقد قطاع التأمين إلى إطار متخصصة في مجال التأمين وهذا راجع للتكوين المحتشم في الجامعة الجزائرية ، وكذا غياب مدارس عليا مختصة في التأمين.

ثالثا: نقص الفاعلية لدى شركات التأمين إن غياب الإعلام والتواصل بين شركات التأمين والمؤمن لهم يفقد حيوية قطاع التأمين، حيث غياب الإشهار والترويج للمنتجات التأمينية يؤثر على تسويقها. كما يلاحظ نقص الكفاءة البشرية في فرع تأمينات الأشخاص.

المطلب الثاني: الأساليب الواجب اتباعها لتطوير قطاع التأمين

لم تستجب التدابير المتخذة بموجب تعديل 2006 إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة في تطوير قطاع التأمين. ويشترط لتطور التأمين في الجزائر إصلاحات عميقة يجب أن تكون منظمة وألا تكون وقتية التي تستجوب السلطات العمومية ومهني القطاع ، ويتعلق بالشروع في إصلاحات ذات أهداف محددة من حيث الزمان ، ويتم تقييمها دوريا لمتابعة تطور القطاع ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني.⁶⁷

هناك عدة أساليب يمكن اللجوء إليها لتطوير قطاع التأمينات أهمها: التكوين، وكفاءة إدارة شركات التأمين، والتنظيم (الفرع الأول)، وتطوير المنتجات التأمينية، وتفعيل السوق المالي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التكوين، وكفاءة إدارة شركات التأمين، والتنظيم

يقضي- تحسين قطاع التأمين إتباع الخطوات التالية: التكوين (أولا)، وكفاءة إدارة شركات التأمين (ثانيا)، والتنظيم (ثالثا).

أولا: التكوين هناك إجماع من الفاعلين في قطاع التأمين في الجزائر على أن الحاجة إلى النصيحة والتكوين مهمتين، فالخطوات التي تهدف لتحسين أداء الشركات، ووضع إدارة ذات جودة وتطوير الرقابة الداخلية ، وضرورة تحسين الخدمة المقدمة للمؤمن لهم ، فلا يمكن أن تتم في إطار نقص النوعية والكمية لوسائل تأطير إدارة الأعمال⁶⁸ ، أي ضرورة الاهتمام بالتكوين في

قطاع التأمين بغية تحسين الخدمات المقدمة للزبائن، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التكوين كاستجابة لحاجات الزبائن.

ثانيا: كفاءة (نجاحة) إدارة شركات التأمين يبين العجز في التسويق، والخصومات التجارية لشركات التأمين التي لم ترسخ إستراتيجية لإخضاع قطع منتجات جديدة في السوق، وتوسيع تنوع الزبائن، وأيضا تشكيلة المنتجات المسوقة، وخص بوليصات المقترحة على المؤمن لهم في السنوات الماضية التي تبين هيمنة منتجات موحدة في مختلف الفروع، ولا تؤدي إلى إظهار الأصالة والتجديد اللتان يجب أن تميز كل حركة تجارية ناجحة⁶⁹. فالعجز الملاحظ في تسويق المنتجات التأمينية يمكن إصلاحه بتبني سياسة عصنة وتحسين حوكمة قطاع التأمين. ويمكن إضافة عوامل أخرى مرتبطة بالثقافة التي تقدم غالبا للشرح لاسيما نقص التزام الجزائريين في تأمين الحياة، حيث يتلقى الجزائريون التأمين غالبا كإكراه وليس كحماية ضد خطر محدد.⁷⁰

ثالثا: التنظيم يتعلق الأمر بقيام السلطات العمومية بالجلوس في إطار تنظيمي مرن يسهل نشاط المتعاملين في القطاع مع الاحتفاظ بمصالح الوطن⁷¹، أي ضرورة تسهيل نشاط المتعاملين في قطاع التأمين من خلال إعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية حتى تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعرفها الجزائر من جهة، والبحث عن آليات مرنة تنسجم مع التطور الحاصل في المجتمع.

الفرع الثاني: تطوير المنتجات التأمينية، وتفعيل السوق المالي

يجب على شركات التأمين تطوير المنتجات التأمينية وتنويعها حتى تضمن تطور القطاع (أولا)، وتفعيل السوق المالي (ثانيا).

أولا: تطوير المنتجات التأمينية يتم تجديد الوثائق أو المنتج التأميني أو ابتكار منتج جديد إما بتعديل شكل الوثيقة أو شروطها أو طرائق تسويقها أو بإضافة مزايا جديدة بخلاف المزايا المذكورة في الوثيقة⁷²، وينصب تطوير المنتجات التأمينية على توسيع العرض التأميني مع منتجات بسيطة ومتنوعة أكثر ملائمة مع حاجات الزبائن، فهنا يكون الرهان على التجديد الذي يجب التوصل إليه. وتلعب شركات الأشخاص دورا مهما في تطوير وترقية هذا الجزء من السوق الذي له قدرة قوية.

يجب أن يكون انتشار جزء من تأمينات الخواص أحد أهداف المهنة لأن تجسيده يساهم حتما في تطور القطاع في مجمله. ولهذا فهناك عدة أنشطة ضرورية وجب القيام بها على مستوى السوق لاسيما من ناحية تحسين الصورة، والمصادقية، والثقة في نشاط التأمين عن

طريق التواصل والتحسيس، والتكوين، وتقارب الزبائن خاصة نوعية الأداء من حيث تنظيم الحوادث، أو تطور المنتجات التي تستجيب حقيقة لحاجات المؤمن لهم وحتى يمكن إقناع المؤمن له عن أهمية ودور تصرف التأمين، أو المنفعة من الاكتتاب لهذا أو ذاك المنتج، يجب على المؤمنين تعداد أنشطة التواصل والترويج، وتوسيع شبكاتهم للتوزيع وهذا للتقرب من الزبائن، وتحديث إجراءات عملهم، وتجديد وتحسين نوعية المنتجات والأداءات⁷³. واتساع أنشطة الاتصال بكل الوسائل الخاصة التي تتيح المعلومة الكاملة للمؤمن لهم، وترويج منتجات التأمين. وتحسين الإيرادات المالية لشركات التأمين وتنوعها كالاستثمار في رأس المال، والتدخل في سوق البورصة تعد وسائل فعالة في تمويل الاقتصاد الوطني⁷⁴.

يكون من الضروري تعزيز الجهود والمتابعة من أجل إنقاص آجال التعويض، وإدارة شركات التسويق والاتصال بغية تعرف السكان بالنشاط التأميني، وحملهم بصفة تدريجية على فهم كل الفائدة التي يجنيها. وإعادة الثقة تمر من خلال نوعية الخدمة كاملة على مستوى سرعة تعويض الخسائر (الحوادث)، ولكن أيضا حول أمور قاعدية كاستقبال الزبائن والسراع لهم وتقديم النصائح لهم، وأن تكون الأمكنة والتجهيزات مريحة.

ثانيا: تفعيل السوق المالي لا يمنح السوق المالي فرص للاستثمار للمدخرين على سبيل المثال، ويصطدم تطور نشاط الحياة بقلة منتجات الادخار (السوق المالي شبه منعدم.... إلخ)، ومع قرابة خمسين بنك وشركات التأمين، ومؤسسات مالية مهما اختلفت أنظمتها (عامة، خاصة، مختلطة، وأجنبية)، وقد تأخرت الصورة الجدية للمالية الجزائرية في الشروع في التطور والإفعاة التصحيح يجب أن يسمح له بلعب دور المنوط به⁷⁵. وهناك عدة اختلالات غير مألوفة تم اكتشافها كنقص السيولة المستمر والنسبة المرتفعة للغش وغياب الشفافية في الحسابات وتغطية قوية لعمليات الاستيراد والتصدير على حساب تمويل المشاريع الصناعية. التأخر المعتبر في نظام المعلومات، فلا توجد أي شركة قادرة على اعطاء معلومات شاملة وكاملة في الوقت الفعلي، وأن التفاوت مذهل، لأن الجزائر تكون مختصين في الإعلام الآلي ذو مستوى عالي⁷⁶.

يشكل تطور قنوات التوزيع وسيلة فعالة لزيادة رقم الأعمال، حيث تجاوزت شبكة توزيع شركات التأمين 874 وكالة مباشرة وغير مباشرة سنة 2000 إلى 2036 وكالة سنة 2013. وأحرزت شبكة بنك التأمين تقدم بـ 28 اتفاقية للتوزيع موقعة مع البنوك، ولهذا وجب متابعة برامج لافتتاح وكالات جديدة للتقرب من الزبائن، بالإضافة إلى توسيع قنوات

التوزيع لشركات التأمين واستعمالها للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال ، و خاصة البيع عن بعد .

الخاتمة:

يلعب التأمين دورا حاسما في تطوير الاقتصاد الوطني وهذا بتحفيز ادخار الأعوان الذي يساهم في إدارة الأخطار ، والاستثمار وتوظيف اليد العاملة. ومع ذلك فإن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي مازالت ضعيفة تقدر بـ 0,73% سنة 2014، و 0,71% سنة 2020 رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة في قطاع التأمين بغية تمويل الاقتصاد الوطني .ولهذا يقترح ما يلي:

- وضع سياسة تنمية لترقية نشاط قطاع التأمين، وذلك بدعم سياسة استثمار منتجة لتحسين دخل الأعوان الاقتصاديين وتشجيع الادخار الداخلي.
- تقوية النشاط التأميني من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية.
- تحسين الخدمة التأمينية من خلال إدخال التكنولوجيا في القطاع والبحث عن طرق جديدة لتسويقها.

الهوامش:

- 1 محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية ،المجلد السادس، عقود التأمين من الناحية القانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ، الأردن، 2012، ص 13.
- 2 سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي ، ط 1986، ص 22.عن محمود الكيلاني، المرجع نفسه، ص 13.
- 3 أمر رقم 07-95 مؤرخ في 25 يناير 1995 ، يتعلق بالتأمينات ، ج ر العدد 13، مؤرخ في 08 مارس 1995 المعدل والمتمم بموجب قانون رقم 04-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006، ج ر العدد 15 ، مؤرخ في 12 مارس 2006.
- 4Henri Loubergé, *Economie et finance de l'assurance et de la réassurance*, Dalloz, Paris, 1981,p.100.
- 5Ibid, p.100.
- 6 Henri Loubergé,op.cit., p.100.
- 7 كريمة شليحي، الدور التنموي لشركات التأمين على المستوى الاقتصادي،المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، جامعة المسيلة الجزائر ، المجلد 1، العدد 1، جوان 2020، ص 116.
- 8 محمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 51.
- 9Youcef Benmicia, dossier : *contribution des assurances à l'economie,(entretien)*, *Revue de l'assurance*, éd. conseil national des assurances, Algerie, n°8, Janvier à Mars 2015,p.18.

10Kouider Boutaleb, dossier : contribution des assurances à l'économie,(entretien), *Revue de l'assurance*, op.cit.,p.16.

11 عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، التأمينات البرية ، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص 57.

12 قرار مؤرخ في 30 ماي 2022، يتضمن اعتماد شركة التأمين " الجزائرية للتكافل العام "، شركة ذات أسهم، ج ر العدد 47، مؤرخ في 11 يوليو 2022.

13 مقدم عبد الإله، قдал زين الدين، أثر قطاع التأمين على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 31، العدد 2، جوان 2020، ص 437.

14Henri Loubergé, op.cit., p.67.

15 مقدم عبد الإله، قдал زين الدين، مرجع سابق، 447.

16 مُحمد الكيلاني، مرجع سابق، ص 50.

17 مُحمد الكيلاني، مرجع سابق ، ص 51.

18Kamel Marami, dossier :contribution des assurances à l'economie,(entretien), *Revue de l'assurance*, op.cit., p.09.

19Ibid,p.9.

20Youcef Benmicia, op.cit., p.20.

21 مُحمد حسين منصور، أحكام التأمين، مبادئ وأركان التأمين – عقد التأمين- التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث: المصاعد، المباني، السيارات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1990، ص 15.

22 رمضان أبو السعود، أصول التأمين ،دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية ، 2000، ص 91.

23المرجع نفسه، ص 91، 92.

24 Abdelhakim Benbouabdellah, dossier :contribution des assurances à l'economie,(entretien), *Revue de l'assurance*, n°8, Janvier à Mars 2015, p.03.

25 Abdelhakim Benbouabdellah,op.cit., p.06.

26 Youcef Benmicia,op.cit., p.18.

27Ahmed Hadj Mohammed, dossier :contribution des assurances à l'economie,(entretien), *Revue de l'assurance*, n°8, Janvier à Mars2015, p.26.

28 Ahmed Hadj Mohammed,op.cit., p.26.

29 Abdelhakim Benbouabdellah, op.cit., p.03.

30 علي مُحمد فيدوم موسى ، الآثار الاقتصادية للتأمين الإسلامي،رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم درمان –السودان، سنة 2013، ص 59 عن كريمة شليحي، مرجع سابق، ص 123.

31 رمضان أبو السعود، مرجع سابق ، ص 92.

32 المرجع نفسه، ص 92.

- 33 مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، جوان 2016، ص 26.
- 34 المرجع نفسه، ص 25.
- 35 المرجع نفسه، ص 25.
- 36 فاطمة خميس الحملاوي، قطاع التأمين في الاقتصادات الناشئة ودوره في عملية التنمية والدروس المستفادة في الحالة المصرية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 22-23، العددان 72-73 / خريف 2015- شتاء 2016، ص 48.
- 37 المرجع نفسه، ص 48.
- 38 Brahim Djamel Kassali, dossier :contribution des assurances à l'economie,(entretien) ,Revue de l'assurance, n°8, Janvier à Mars 2015 ,p.22.
- 39 فاطمة خميس الحملاوي، مرجع سابق، ص 49.
- 40 Youcef Benmicia, op.cit., p.18
- 41 Brahim Djamel Kassali, op.cit., p.23.
- 42 Youcef Benmicia, op.cit., p.18.
- 43 Abdelhakim Benbouabdellah, op.cit., p.06
- 44 فاطمة خميس الحملاوي، مرجع سابق، ص 48.
- 45 Brahim Djamel Kassali, op.cit., p.22.
- 46 Henri Loubergé, op.cit., pp.83,84.
- 47 Ibid, p. 84.
- 48 أمر رقم 02-03 مؤرخ في 26 غشت 2003 يتعلق بالزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا، ج ر العدد 52، المؤرخ في 27 غشت 2003.
- 49 Ahmed Hady Mahammed, op.cit., p.25.
- 50 Henri Loubergé, op.cit., p. 84.
- 51 Ibid, p. 84.
- 52 Ahmed Hady Mahammed, op.cit., p.26.
- 53 فاطمة خميس الحملاوي، مرجع سابق، ص 48.
- 54 Henri Loubergé, op.cit., p. 85.
- 55 Ibid, p. 85,86.
- 56 Henri Loubergé, op.cit., p. 86.
- 57 Ibid, p. 86.
- 58 Kouider Boutaleb, op.cit., p.17.
- 59 شليحي كريمة، مرجع سابق، ص 124.
- 60 Kouider Boutaleb, op.cit., p.17.
- 61 Brahim Djamel Kassali, op.cit., p.23.
- 62 Brahim Djamel Kassali, op.cit., p.23.
- 63 Youcef Benmicia, op.cit., p.20.

64Ibid, p.20.

65 مصعب بالي، مسعود صديقي، مرجع سابق ، ص33.

66 المرجع نفسه، ص 32.

67Kouider Boutaleb, op.cit.,p.17.

68 Ibid,p.17.

69Ibid, p.17.

70Ibid, p.17.

71Ibid,p.17.

72 فاطمة خميس الحملاوي، مرجع سابق، ص 55.

73 Youcef Benmicia, op.cit., p.20.

74 Ibid,p.20.

75 Kouider Boutaleb, op.cit.,p.17.

76 Ibid,p.17.